تنقسم ثمانية باسقاط التشخيص لدخوله فيهما وقال بعضهم سبعة باسقاط الشك لانه من
قسم الخبر وقال بعضهم ستة عشر امر ونهي وخبر واستخبار وطلب ونحو وتمن وتغليظ
وتلهف واختيار وقسم وتشبيه ومجازاة ودعا وتعجب واستثنا والتحقيق انحصاره
في القسمين الاولين ورجوع بقية المذكورات اليهما ص والكلم المركب من ثلاث وان

الكلم

لم يفد وهو اسم جنس الكلمة لا جمع كثرة ولا قلة وما شذ ظهر دا الانواع خلافا لزاعميهما
ش الكلم القول المركب من ثلاث كلمات فصاعدا افاد ام لا فتواضعه الكلام بالتركيب
من ثلاث واعم منه بعدم اشتراط الفائدة والكلام عكسه فيتاتى اجتماعهما في قد قام
زيد وارتفاعهما في ان قام ووجود الكلام دون الكلم في زيد قايم وعكسه في ان قام زيد
وهل يشترط ان يكون الثلاث من الانواع الثلاثة او لا فتكون من نوع او نوعين ذكر ابن
النحاس فيه خلافا والصحيح عدم الاشتراط والصحيح انه اسم جنس للكلمة كتمر وتمرة
لا جمع كثرة ولا قلة خلافا لزاعمي ذلك بدليل تذكيره في قوله اليه يصعد الكلم الطيب وانه
لم يتغير فيه نظم واحده ذكره ابن الصايغ في شرح الالفية وابن فلاح في مغنيه قال ابن
الخشاب ولا يطلق الكلم على المركب من كلمتين الا عند من يجوز اطلاق اسم الجمع على اثنين
وفي شرح التسهيل لناظر الجيش اختلف النحاة في الكلم فذهب جماعة منهم الجرجاني الى انه
جمع للكلمة وذهب الفارسي وغيره من المحققين الى انه اسم جنس لها ثم اختلفوا على مذاهب
احدها وعليه الاكثر انه لا يقع الا على ما فوق العشرة واذا قصد به ما دونها جي بالف وتا
والثاني انه يقع على القليل والكثير والثالث انه لا يقع على اقل من ثلاث وعليه ابن مالك

الجملة

ص والجملة قيل ترادف الكلام والاصح اعم لعدم شرط الافادة فان صدرت باسم فاسمية
او فعل ففعلية او ظرف او مجرور فظرفية وان تقدمها حرف والعبرة بصدر الاصل
واسمية الصدر فعلية العجز ذات وجهين وتسمى الكبرى ان كان خبرها جملة والصغرى
ان كانت خبرا ولما بينهما اعتباران ش ذهب طايفة الى ان الجملة والكلام مترادفان
وهو ظاهر قول الزمخشري في المفصل فانه بعد ان فرغ من حد الكلام قال ويسمى الجملة والكلام
مترادفان وهو ظاهر قول الزمخشري والصواب انها اعم منه اذ شرطه الافادة بخلافها
قال ابن هشام في المغني ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة وكل
ذلك ليس مفيدا فليس كلاما وعلى هذا يجي الجملة القول المركب كما افصح به شيخنا العلامة
الكافيجي في شرح القواعد ثم اختار الترادف قال لانا نعلم بالضرورة ان كل مركب يطلق
عليه الجملة وسبقه الى اختيار ذلك ناظر الجيش وقال انه الذي يقتضيه كلام النحاة
قال واما اطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطا او جوابا او صلة فاطلاق مجازي
لان كلا منها كان جملة قبل فاطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان كاطلاق اليتامى
على البالغين نظرا الى انهم كانوا كذلك انتهى وتنقسم الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية
فالاسمية التي صدرها الاسم كزيد قايم وهيهات العقيق والفعلية التي صدرها الفعل
كقام زيد وضرب اللص وكان زيد قايما وظننته قايما ويقوم وقم والظرفية المصدرة
بظرف او مجرور نحو أعندك زيد وأفي الدار زيد اذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف او

المجرور

المجرور بالاستقرار المحذوف ولا مبتدا مخبرا عنه بهما وزاد الزمخشري وغيره الجمل
الشرطية والصواب انها من قبيل الفعلية لان المراد بالصدر المسند والمسند اليه
ولا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف فالجملة من نحو اقايم الزيدان وان زيدا اخوك ولعل اباك
منطلق وما زيد قايما اسمية ومن نحو اقام زيد وان قام زيد وقد قام زيد وهلا
قمت فعلية والمعتبر ايضا ما هو صدر في الاصل فالجملة من نحو كيف جا زيد ونحو ففريقا
كذبتم وفريقا تقتلون ونحو فاي ايات الله تنكرون فعلية لان هذه الاسما في نية
التاخير وكذا الجملة من نحو يا عبد الله وان احد من المشركين استجارك والانعام خلقها
والليل اذا يغشى لان صدورها في الاصل افعال والتقدير ادعو زيدا وان استجارك
احد وخلق الانعام واقسم بالليل وقد تكون الجملة ذات وجهين وهي اسمية الصدر
فعلية العجز نحو زيد يقوم ابوه قال ابن هشام وينبغي ان يزاد عكس ذلك نحو ظننت زيدا
ابوه قايم وتنقسم ايضا الى الكبرى والصغرى فالكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحو
زيد قام ابوه وزيد ابوه قايم والصغرى هي المبنية على المبتدا كالجملة المخبر بها في
المثالين وقد تكون الجملة كبرى وصغرى باعتبارين نحو زيد ابوه غلامه منطلق فمجموع
هذا الكلام جملة كبرى لا غير وغلامه منطلق صغرى لا غير وابوه غلامه منطلق

القول

كبرى باعتبار غلامه منطلق صغرى باعتبار جملة الكلام ص والقول لفظ دال على
معنى فيعم الثلاث قيل والمهمل وليس مجازا في غير الكلمة ولا خاصا بالمركب ولا المفيد
خلافا لزاعميها ش القول هو اللفظ الدال على معنى فاللفظ جنس يشمل المستعمل
والمهمل لانه الصوت المعتمد على مقطع والدال على معنى فصل يخرج المهمل فيشمل الكلمة
والكلام والكلم وهو شمول لا بدلي اي انه يصدق على كل منها انه قول اطلاقا حقيقيا
وقيل انه حقيقة في المفرد واطلاقه على المركب مجاز وعليه ابن معط وقيل حقيقة في
المركب سوا افاد ام لا واطلاقه على المفرد مجاز وقيل حقيقة في المركب المفيد واطلاقه
على المفرد والمركب الذي لم يفد مجاز وبه جزم الجوهري في تفسيره وقيل انه يطلق على
اللفظ المهمل ايضا فيرادف اللفظ حكاه ابو حيان في باب ظن من شرح التسهيل وجزم به

الاعراب

ابو البقاء في اللباب اما اطلاقه على غير اللفظ من الراي والاعتقاد فمجاز اجماعا
الى هذا يميل وهو مصدر اعرب مشترك لمعان الابانة يقال اعرب الرجل عن حاجته
ابان عنها ومنه حديث والثيب تعرب عن نفسها والاجالة عرب الدابة جالت في مرعاها
واعربها صاحبها اجالها والتحسين اعربت الشي حسنته والتغيير عربت المعدة واعربها
الله غيرها وازالة الفساد اعربته التي ازلت عربه اي فساده والتعدي الاول بعن
والباقي بالهمزة ويأتي اعرب لازما بمعنى تكلم بالعربية او صارت له خيل عراب او ولد له
ولد عربي اللون او تكلم بالفحش واعطي العربون فهذه عشرة معان والمناسب للمعنى
الاصطلاحي منها الاول اذا القصد به ابانة المعاني المختلفة كما ستعرفه ويصح ان
يكون من الحسنة بعدمه ص قال الجمهور لفظي وهو ما يجلبه العامل ظاهرا او مقدرا فقيل
ومنوي وخص المقدر بما الفه منقلبة والمنوي بغيره وقيل معنوي وهو التغيير لعامل

مخطوطات